

تحسن الطلب العالمي على مصادر الطاقة التقليدية

أسعار النفط قرب ذروة شهر ونصف بدعم تراجع المخزونات الأمريكية



استقرت أسعار النفط الخام في التعاملات الصباحية، قرب أعلى مستوياتها في شهر ونصف بفعل تراجع المخزونات الأمريكية، وتحسن الطلب العالمي على مصادر الطاقة التقليدية. والأربعاء، قالت إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، إن مخزونات النفط الأمريكية تراجعت خلال الأسبوع الماضي المنتهي بتاريخ 10 سبتمبر الجاري، بمقدار 6.4 ملايين برميل. ولا تزال سوق الطاقة الأمريكية، متأثرة بتبعات إعصار «إيدا»، الذي أثر على مستويات إنتاج حقول جنوب البلاد، وبالتحديد ولاية أريزونا، وسط تقديرات بخسارة الولايات المتحدة إنتاج 40 مليون برميل بسبب العاصفة. وعند الساعة (06:33 ت.غ)، صعدت أسعار

لا غارد تتوقع عودة إنتاج منطقة اليورو لطبيعته بنهاية 2021



توقعت كريستين لاغارد رئيس البنك المركزي الأوروبي، عودة إنتاج القطاع الصناعي لمنطقة اليورو (19 دولة)، لما كان عليه قبل الجائحة، بحلول نهاية العام الجاري.

وكانت التوقعات السابقة الصادرة عن البنك المركزي الأوروبي، تشير إلى احتمال عودة تعافي منطقة اليورو بحلول النصف الثاني 2022.

وذكرت لاغارد في مقابلة مع تلفزيون بلومبرغ، أن السبب في تفاؤلها بعودة التعافي، يعود إلى حزم التحفيز التي بدأت بوضعها دول الكتلة اعتباراً من 2020.

وزادت: «حزم التحفيز المالي والتقدي غير المسبوقة، بالتزامن مع تسريع عمليات التطعيم ضد فيروس كورونا عالمياً، أدت إلى ظهور بوادر تعاف أسرع من المتوقع».

وتضربت اقتصادات منطقة اليورو والعالم، منذ الربع الأول 2020 بسبب تفشي جائحة كورونا وما رافق ذلك من غلق غالبية المرافق الحيوية في الأسواق، قابله ضح سيولة للقطاعات المتضررة، تجاوزت 12 تريليون دولار.

وتعتقد كريستين لاغارد التي كانت تشغل منصب مديرة صندوق النقد الدولي حتى نهاية 2018، أن التحدي الأكبر الذي يواجه تعافي اقتصاد أوروبا، يتمثل في قدرة الحكومات على تنفيذ التغييرات

كريستين لاغارد

اللازمة للاستفادة من إمكانياتها. وتابعت: «هناك فجوة بين دول أوروبا الواقعة إلى الشمال، وبين تلك الواقعة في الجنوب، جسر هذه الفجوة أمر هام لإلغاء هذه التفاوتات التي تفاقمت في ظل الوباء.. لكنها أشادت بمستوى التعاون بين مختلف دول القارة الأوروبية خلال فترة الجائحة، مشيرة إلى ضرورة التعلم من تجربة الجائحة، ودرجة التعاون في قطاعات أخرى خلال الفترة المقبلة.

مايكروسوفت تعيد شراء 60 مليار دولار من أسهمها



أعلنت شركة مايكروسوفت أكبر برنامج لإعادة شراء أسهمها على الإطلاق، حيث تعزم إعادة شراء م يصل إلى 60 مليار دولار، في الوقت الذي يدرس فيه الكونغرس الأمريكي فرض ضريبة على حصيلة إعادة شراء الأسهم. وأشارت وكالة بلومبرغ للأنباء إلى أن ارتفاع سعر سهم مايكروسوفت وصل بقيمتها إلى 62 سنتاً للسهم الواحد.

أعلنت شركة مايكروسوفت أكبر برنامج لإعادة شراء أسهمها على الإطلاق، حيث تعزم إعادة شراء م يصل إلى 60 مليار دولار، في الوقت الذي يدرس فيه الكونغرس الأمريكي فرض ضريبة على حصيلة إعادة شراء الأسهم. وأشارت وكالة بلومبرغ للأنباء إلى أن ارتفاع سعر سهم مايكروسوفت وصل بقيمتها إلى 62 سنتاً للسهم الواحد.

أعلنت شركة مايكروسوفت أكبر برنامج لإعادة شراء أسهمها على الإطلاق، حيث تعزم إعادة شراء م يصل إلى 60 مليار دولار، في الوقت الذي يدرس فيه الكونغرس الأمريكي فرض ضريبة على حصيلة إعادة شراء الأسهم. وأشارت وكالة بلومبرغ للأنباء إلى أن ارتفاع سعر سهم مايكروسوفت وصل بقيمتها إلى 62 سنتاً للسهم الواحد.

الإمارات توسع استثماراتها في بريطانيا.. اتفاقيات مرتقبة بـ14 مليار دولار



ذكر المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، في بيان، أنه من المتوقع أن يوقع مكتب الاستثمار البريطاني وشركته مبادلة للاستثمار الإماراتية اتفاقاً لتوسيع شراكة الاستثمارات السيادية اليوم الخميس. وقال البيان إن الاتفاق سيعزز الاستثمارات في جميع أنحاء بريطانيا في علوم الحياة والتكنولوجيا والتحول إلى الطاقة النظيفة والبنية الأساسية.

وشاريع تطوير الرعاية الصحية. وستستثمر موانئ دبي العالمية 300 مليون جنيه إسترليني في الرصيف الرابع في London Gateway Hub. وتأتي هذه الصفقات في وقت يستضيف جونسون الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، في اجتماع ثنائي في داوونج ستريت.

جنيه إسترليني (690 مليون دولار) في شركة «سي تي فايفر» البريطانية للنطاق العريض من الألياف الضوئية، مع كون الاستثمار جزءاً من زيادة رأس مال الشركة. كانت مبادلة للاستثمار التابعة لحكومة أبوظبي وقعت في مارس، صفقة مع المملكة المتحدة لاستثمار 800 مليون جنيه إسترليني في علوم الحياة

تأمين نقلاً عن مسؤول حكومي مطلع على المحادثات، قوله إن مجمل ما تعهدت الإمارات باستثماره سيصل إلى نحو عشرة مليارات جنيه إسترليني (13.85 مليار دولار) على مدى خمس سنوات. وأضاف البيان أن الاستثمارات الإضافية التي من المحتمل إعلان عنها تشمل استثماراً بحجم 500 مليون

المركزي الإماراتي يجري محادثات لاستبدال أسعار الفائدة المحلية بين البنوك

قالت مصادر إن مصرف الإمارات المركزي يجري محادثات لاستبدال أسعار الفائدة المحلية بين البنوك. ويبلغ سعر الفائدة بين البنوك الإماراتية (إيبور)، 0.12 نقطة لليلة واحدة، و0.14 نقطة لمدة أسبوع، و0.37 نقطة لمدة شهر، و0.49 نقطة لستة أشهر، و0.66 نقطة لمدة عام.

وكان سعر الإيبور شهد تراجعاً لافتاً في الربع الأول من العام الماضي بعد قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي (المركزي الأمريكي) بخفض الفائدة في أول مارس الماضي بنحو نصف نقطة مئوية إلى نطاق من 1 بالمئة إلى 1.25 بالمئة، ثم أعلن في

وقام بإجراء محادثات مع البنوك الإماراتية بشأن خطة دعم قصيرة ومتوسطة المدى. ويريد المانحون أن يشهدوا سن إصلاحات في لبنان بما في ذلك إجراءات للتصدي للفساد الاقتصادي قبل أن يقدموا مليارات الدولارات من المساعدات المخصصة بالفعل للبنان. وحسب مسودة البيان الوزاري، فإن الحكومة ستبدأ في تنفيذ الإصلاحات بالتوازي مع استئناف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. وجاء في البيان أنه سيجري «استئناف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي للوصول إلى اتفاق على خطة دعم من الصندوق تعتمد برنامجاً إنقاذياً قصيراً ومتوسط الأمد يتزامن مع المباشرة بتطبيق الإصلاحات في المجالات كافة.

«المركزي» الأفغاني يستعيد 12 مليون دولار من مسؤولين سابقين

أعلن البنك المركزي الأفغاني، أنه تسلم أصولاً تزيد قيمتها على 12 مليون دولار، ضبطتها حركة «طالبان» في منازل مسؤولين في الحكومة السابقة. وقال البنك في بيان، إن هذه الأصول على شكل نقد أجنبي وسبائك ذهبية، وأوضح أن «جزءاً كبيراً من المبلغ وسبائك الذهب صور من منزل أمز الله صالح، نائب الرئيس الأفغاني السابق».

ولا يعرف مكان وجود صالح، ويُعتقد بأنه مختبئ في إقليم بنجشير (شمال شرق). وقال البنك: «لا نعلم السبب وراء احتفاظ هؤلاء المسؤولين بهذه العملات النقدية وسبائك الذهب في منازلهم».

وفي وقت سابق، قال السفير الأفغاني السابق لدى طاجيكستان، محمد زهير اغبار، إن الرئيس السابق أشرف غني (موجود حالياً في دولة الإمارات)، حمل معه 169 مليون دولار عندما فر من البلاد. ونفى غني هذا الاتهام.

وسيطرت أفغانستان بالكامل تقريباً، بما فيها العاصمة كابل، بموازة مرحلة أخيرة من انسحاب عسكري أمريكي اكتمل أواخر الشهر نفسه.

أونكتاد: الاقتصاد العالمي سينمو بأسرع وتيرة منذ 50 عاماً



أظهرت بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد»، أن الاقتصاد العالمي سينمو خلال 2021 بأسرع وتيرة منذ 50 عاماً بمعدل 5.3 بالمئة، ولكنه سيكون غير متوازن حول العالم.

وذكر «أونكتاد» في تقرير، أن الاقتصاد العالمي سجل انكماشاً بنسبة 3.5 بالمئة في 2020، بضغط تداعبات فيروس كورونا، فيما سجل نمواً بنسبة 3.6 بالمئة في 2022.

وأفاد التقرير أن التعافي الاقتصادي المتوقع، يأتي بفضل استمرار تأثيرات الحزم التحفيزية التي بدأت في 2020، إضافة إلى تسريع وتيرة توزيع اللقاحات.

وأشار أن الانتعاش سيكون غير متكافئ على المستوى الجغرافي والقطاعات حول العالم، «ففي الاقتصادات

المتقدمة شهدت الطبقة الريفية انقجاراً في الثروة، بينما يعاني البلدان النامية من انخفاض النمو. وفي حينما زالت تفقر البلدان النامية إلى الاستقلالية النقدية والحصول على اللقاحات، مما يعيق نمو العديد من الاقتصادات النامية. وذكر التقرير، أن التأخر في عمليات التطعيم يكلف

المتقدمة شهدت الطبقة الريفية انقجاراً في الثروة، بينما يعاني البلدان النامية من انخفاض النمو. وفي حينما زالت تفقر البلدان النامية إلى الاستقلالية النقدية والحصول على اللقاحات، مما يعيق نمو العديد من الاقتصادات النامية. وذكر التقرير، أن التأخر في عمليات التطعيم يكلف

«المركزي المصري» يحسم الجدل حول أسعار الفائدة

أسعار السلع واختناقات العرض العالمي وتكاليف الشحن المرتفعة سوف تظهر خلال الأشهر المقبلة، ما يشير إلى إمكانية ارتفاع معدلات التضخم. وفي ضوء هذه الضغوط التضخمية المتزايدة سيضع البنك المركزي المصري الحفظ على توقعات التضخم على قائمة أولوياته، ما يدفع باتجاه تثبيت أسعار الفائدة وليس تحريكها.

كانت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري قد قررت في نوفمبر الماضي، خفض كل من سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 50 نقطة أساس ليصل إلى 8.25 بالمئة و9.25 بالمئة و8.75 بالمئة، على التوالي. لكن خلال اجتماع أغسطس الماضي، قررت لجنة السياسة النقدية تثبيت سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية عند مستوى 8.25 بالمئة و9.25 بالمئة على الترتيب، وذلك للمرة السادسة على التوالي. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى 8.75 بالمئة.



المواد التي تعتمد مصر في توفيرها على الاستيراد. ومن المتوقع أن تؤثر زيادة حدة الضغوط التضخمية عالمياً على الأسعار المحلية، خاصة إذا أقدمت الحكومة المصرية على مراجعة أسعار بعض المواد الغذائية.

إلى ارتفاع وتيرة التضخم العالمي في الآونة الأخيرة، حيث وصل معدل التضخم في منطقة اليورو إلى أعلى مستوياته في 10 سنوات مسجلاً مستوى 3 بالمئة. كما ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء مرة أخرى في شهر أغسطس، وسط زيادة في أسعار القمح والزيوت وكلاهما من

في وقت تعقد لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري، اجتماعاً لتحديد مصير أسعار الفائدة، تشير جميع التوقعات إلى الإبقاء عليها دون تغيير للمرة السابعة على التوالي.

المحللون وشركات الأبحاث والدراسات يرون أن هناك عدة أسباب تدفع البنك المركزي المصري بقوة إلى تثبيت أسعار الفائدة، يتصدرها استقرار معدلات التضخم عند مستهدفات الحكومة المصرية والبنك المركزي.

ووفق بيانات حديثة للجهز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، فقد تصاعد التضخم السنوي المصري ليصل إلى 5.7 بالمئة خلال شهر أغسطس الماضي مع تحقيق التضخم الشهري ارتفاعاً بنسبة 0.1 بالمئة على أساس شهري مقارنة بزيادة 0.9 بالمئة على أساس شهري في يوليو الماضي.

وربما تتسبب حالة الاستقرار على الصعيد العالمي، فيما يتعلق بالتضخم وأسعار الفائدة في ميل البنك المركزي المصري إلى الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير. وتشير المؤشرات السعيرية المختلفة

لبنان يعترف باستئناف المفاوضات مع الدائنين لإعادة هيكلة الدين العام

وتعدت الحكومة اللبنانية الجديدة باستئناف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بالتزامن مع تنفيذ إصلاحات يطالب بها المانحون، وفقاً لمسودة بيان بشأن سياسات الحكومة الجديدة للتصدي لإحدى أسوأ حالات الانهيار الاقتصادي في التاريخ. ووفقاً لـ«ريترز»، قالت المسودة التي صدرت، إن حكومة نجيب ميقاتي، رئيس الوزراء الجديد ستستأنف أيضاً المفاوضات مع الدائنين بشأن إعادة هيكلة الدين العام، الذي تخلف لبنان عن سداده العام الماضي.

وأخيراً تم الاتفاق على تشكيل الحكومة الجمة بعد أكثر من عام من الصراع السياسي على مقاعد مجلس الوزراء، ما جعل البلاد تسير بلا سلطة تنفيذية في الوقت، الذي انزل فيه أكثر من ثلاثة أرباع السكان إلى هوة الفقر، وأدى النقص في الوقود إلى شل الحياة الطبيعية.

ومن المقرر أن يجتمع مجلس الوزراء اليوم، للموافقة على مسودة البيان، الذي سي طرح بعد ذلك للتصويت ليحل نة البرلمان.

لندن تنضم إلى نادي مصدري السندات الخضراء

في بداية هذا الأسبوع إسبانيا، في بداية الأسبوع المقبل بريطانيا، في نهاية الأسبوع المقبل - بعد انتهاء انتخاباتها المقبلة - ربما تلحق بهما ألمانيا، بإصدار «السندات الخضراء».

قبل هذه الاقتصادات القوية الثلاثة، كانت هناك فرنسا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا وعديد من الدول الأخرى قد صبغت سندات باللون الأخضر لتمويل خططها في مكافحة التغير المناخي في وجه القصور المالي الذي فرضه وباء كوفيد - 19.

وتركزت التقارير المالية والمصرفية التي صدرت في جنيف أمس، على أول «سند أخضر» للمملكة المتحدة سيطلقه مكتب إدارة الديون في بريطانيا في 20 (سبتمبر) على أن يكون استحقاق هذه السندات في 21 (يوليو) 2033.

ويهدف الخطوة، ستعزز لندن لأول مرة إلى نادي مصدري السندات الخضراء التي أطلقت لأول مرة في 2007، حيث طالما كانت بريطانيا متخلفة عن إصدار السندات الخضراء بمجيتها في المرتبة 12 في أرقام سندات المناخ السنوية في 2020 بعد الولايات المتحدة والصين ومجموعة من الدول الأوروبية.